المراجعة الدستورية لعامي 1992 و1996 ودور حزب التقدم والاشتراكيه فيها

جنان سعدون عبد سميره عبد الرزاق العاني
جامعة بغداد - كلية التربيه للبنات

الخلاصة
عانى المغرب منذ الاستقلال من ازمات سياسيه ودستوريه واقتصاديه بلغت اوجها في عقد الثمانينات من القرن العشرين نتيجة لهيمنة الملكية على السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية حتى مطلع التسعينات من القرن ذاته اذ شهد المغرب اصلاحات سياسية ودستورية طبقا للارادة الملكية بهدف تنسيق المواقف وتقريب وجهات النظر مع المعارضة من اجل الشروع في تشكيل حكومة التناوب التي طالما دعت لها احزاب المعارضة وعلى راسها التقدم والاشتراكية كبداية نحو تحقيق الديمقراطية .

Constitutional Review of 1992 and 1996 and the role of the Party of Progress and Socialism

Jinan Sadoon Abd Samira Abd Alrazaq Al-Ani
University of Baghdad - College of Education for Women

المقدمه
مرت الحياة الدستورية في المغرب بعد الاستقلال بمراحل عده ، ففي عام 1962 أعلن الملك الحسن الثاني عن أول دستور للبلاد ، وضع بنوده بنفسه وعرضه على الشعب المغربي للأستفتاء عليه يوم السابع من كانون الأول عام 1962 ، توقف العمل بالدستور في التاسع من حزيران عام 1965 على أثر أعلان الملك الحسن الثاني حالة الأستثناء وحل البرلمان المنتخب عام 1963 ، وفي عام 1970 عادت الحياة الدستورية من جديد ، الا ان الدستور لم يكن ملائما مع ما شهدته البلاد من اوضاع مترديه بقدر ما جاء ملائما مع توجهات السلطة آنذاك فلم يدخل أي تغير فيما يتعلق بالسلطات الثلاثة . لذلك اعلن الملك في شباط 1972 عن ثالث دستور للبلاد ، تميز الدستور الجديد بالعودة الجزئية الى مقتضيات دستور عام 1962 ، وذلك بالتخفيف من حدة عدم التوازن الذي أحدثه دستور عام 1970 دون أن تمس مكانة المؤسسة الملكية ،استمر الحال على ماهو عليه حتى مطلع التسعينات من القرن العشرين أذ جرى بهذه المده أصلاح دستوري وسياسي في المغرب عامي 1992 و1992 كان لاحزاب المعارضة وعلى راسها التقدم والاشتراكيه دور كبير في تحقيقها .

قسم البحث الى مقدمه تضمنت صوره حول اهمية الموضوع ، ومضمون البحث الذي تناول المراجعتين الدستوريتين وموقف الحزب منها وخاتمه تضمنت اهم الاستنتاجات

اولا : المراجعه الدستوريه لعام 1992 وموقف حزب التقدم والاشتراكيه منه

شهد المغرب في عام 1992 تعديلا دستوريا وكان لهذا الاصلاح دوافع أتخذت بعدين خارجي وداخلي ، تمثل البعد الخارجي بالمد الديمقراطي العالمي ، ففي بداية التسعينات شهد العالم تغيرات جذرية حول الانتقال الى الديمقراطية تمثلت وأنهيار جدار برلين في التاسع من تشرين الاول 1989 ، وفشل تركيز السلطة وسياسة الاصلاح في الأتحاد السوفيادس والعشرين من كانون الثاني 1991 تي الس وسقوطه في ، وتراجع الأنظمة الشيوعية في عدة بلدان منها رومانيا وبلغاريا والمانيا الشرقية والميل نحو الديمقراطية الليبرالية كنظام عالمي جديد يقوم على الاصلاح التدريجي نحو البرلمانية ، وفصل السلطة وأعادة تنظيمها وتعديلها بدلاً من القضاء عليها كلياً ، والمغرب بحكم موقعه الأستراتيجي الأورو – متوسطي لم يكن بعيداً عن هذه التطورات والأنفتاح على تجارب هذه الشعوب وبالتالي التأثر بالتجارب الدستوريه والسياسيه[1] .

أما البعد الداخلي فتمثل بالتطورات العامة التي مر بها المغرب طيلة تجاربه الدستورية والسياسية منذ عهد الاستقلال التي لم تؤدي الى أجماع وطني بسبب الخلافات القائمة بين السلطة والقوى السياسية [2] ، التي لم تكن قائمة على أساس تغيير النظام السياسي في المغرب بل على أساس الفصل بين السلطات الثلاثة وتنظيم العلاقات بينهما ، أذ دعا حزب التقدم والاشتراكية الى مراجعة دستورية تقوم على اساس تحصيل توازن أكثر انسجاماً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، أي تعديل دستوري يضمن نظاماً لفصل السلطات الثلاثة بشكل يمكن كل سلطه من ممارسة صلاحياتها ومسؤلياتها ، ويقوي المراقبة البرلمانية ويحمي استقلال القضاء مؤكداً على ضرورة توسيع أختصاصات ومهام السلطة التشريعية والعمل على تحديد مهام ومسؤولية السلطة التنفيذية [3] ، فضلا عن ارتفاع الوعي لدى فئات واسعه من المجتمع المغربي طالبت بضرورة دمقرطة المؤسسات الدستوريه والحياة السياسية بصوره عامه والاراده الملكيه في الانفتاح السياسي وادخال تغيرات في النظام السياسي المغربي للحفاظ على الملكية وتمكينها من مواجهة التطورات الداخلية والخارجيه ، أذ أدركت الحكومة المغربية ضرورة فتح أفاق دستورية جديدة والأعتراف بسلطات جديدة للمؤسسات والهيئات الدستورية خاصة البرلمانية والحكومة لدعم التوازن بينهما وأن من الضروري التكيف مع هذه التطورات الخارجية والداخلية لتطوير البلاد ولتكيف دستورها ليواكب تطلعات الشعب المغربي.[4]

نتيجة لما تقدم وللأرادة الملكية في ادخال أصلاحات دستوريه التي اتضحت في خطاب الملك في تشرين الاول عام 1991 بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية بقوله : ((**ان الديمقراطية في اعتقادي وضميري تستند على الاقناع والحوار الي يجب ان تطبعه المرونه بغية الوصول الى الاهداف المتوخاة**)) [5] ، أعلن الملك الحسن الثاني في خطابه في العشرين من اب 1992 عن تعديل دستوري جديد مبني على ثلاث اسس وهي اعطاء الحكومة مسؤوليات اكثر لتتمكن من اداء واجبها ومنح المنتخبين الوسيله القانونيه والموضوعيه لمراقبه عمل الحكومة وان الملك يسهر على ضمان تحقيق ذلك بطريقه تكون مرضيه لجميع الاطراف [6] اي تغليب الطابع البرلماني على طابعه شبه الرئاسي بتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان مقابل تقييد صلاحية الملك في علاقته بالسلطتين على اساس توسيع دوره عليهما في مجال المراقبه [7] . وحدد اليوم الرابع من ايلول 1992 موعداً لأجراء الأستفتاء على الدستور الجديد وسط مناخ سياسي مفتوح تميز بالانفراج في العلاقات بين الحكومة والاحزاب السياسية[8]. أثار ذلك ردود فعل كبيرة على صعيد الأحزاب السياسية المغربية التي تباينت بين مؤيد ومعارض . أذ أعلن حزب التقدم والأشتراكية تأييده للتعديل الدستوري الجديد خلافاً لمواقفه السابقه التي أتسمت في جميع المراحل الدستورية التي شهدتها المغرب بعد الأستقلال بالمعارضة.[9]

ما أن أعلن عن التعديل الدستوري لعام 1992 حتى كان لحزب التقدم والأشتراكية موقفاً مغايراً تماماً عن مواقفه السابقه أذ اعلن المكتب السياسي للحزب في الحادي والعشرين من اب 1992 باجمعه التصويت بـ (نعم) لصالح الدستور المعدل أستنادا لمذكرته الصادره في التاسع عشر من حزيران 1992 لا الى مذكرة الكتله الديمقراطيه ، دعما للمصالح العليا للوطن والشعب لما له من دور كبير في تعزيز الديمقراطيه وتوسيعها وتعميق ممارستها في البلاد ، داعيا القوى الوطنية الاخرى وحلفاءه في الكتلة الديمقراطية الى اتخاذ موقف موحد وايجابي من هذا التعديل الدستوري والقيام بحمله دعائية واسعه من اجل دعوة المواطنين الى التصويت بـ (نعم) [10] .

عقدت اللجنة المركزية للحزب دورتها الواحد والعشرون حول مشروع المراجعة الدستورية بمقر ناحية الدار البيضاء في الثالث والعشرين من اب 1992 . لدراسة قضية التعديلات الدستورية والاستفتاء والتي افتتحت بكلمة القاها الامين العام للحزب علي يعته وضح فيها الاطار العام الذي يحدد التعديلات الدستورية ومتطرقا الى التعديلات التي نصت عليها المراجعة الدستورية بشكل مفصل ، ومبيناً ان ابداء الرأي في الدستور المعدل مرتبط بالتعديلات التي جاءت فيه مقترحات الحزب والتي تمثلت في ثلاثة محاور وهي كالاتي :

1. تعزيز مكانة السلطة التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية .
2. ضمان نجاعة عمل السلطة التنفيذية واستقلاليتها .
3. التوازن بين السلطات واحترام القانون وحقوق الانسان .

بالرغم من ان التعديل الدستوري لم يشمل جميع الجوانب الا ان اهم مطالب الحزب الجوهرية اخذت بالحسبان فقد نصت ديباجة الدستور المعدل على تشبث المغرب بحقوق الانسان ، وفي الباب الثاني من الفصل الرابع والعشرون تعززت صلاحيات الوزير الاول واصبحت الحكومة تستند على اغلبية برلمانية مما يساهم في تقوية العملية السياسية في البلاد [11] ، ففي الدساتير السابقة كان الملك يتمتع بحرية كامله في اختيار الوزير الاول وفي ظل التعديل الدستوري لعام 1992 اصبح اختيار الوزير الاول يقع على عاتق الحزب الفائز او الائتلاف البرلماني الذي يتمتع بالاغلبية [12] ، وحدد الفصل السادس والعشرون اجل تنفيذ القانون في ثلاثين يوما بعد ان تتم المصادقة عليه ، ونص الفصل الخامس والثلاثين على ان حالة الاستثناء لا يترتب عليها حل البرلمان وبذلك تستمد السلطه التشريعية في ممارسة عملها وحماية نشاطها وخاصة حماية الموظفين من الخروقات التي تقع في مثل هذه الوضعية ، وبموجب الفصل الخامس والخمسين نص الدستور على مراقبة الحكومة مراقبه فعلية ومنظمة وهي ملزمة بالادلاء باجوبتها في اجل لا يتعدى عشرين يوما[13] .

اضاف الامين العام علي يعته ان من الايجابيات التي تضمنها التعديل الدستوري ما جاء في الباب الرابع وفي الفصل التاسع والخمسين والفصل الستون من ان مجلس النواب له الحق في مناقشة برنامج الحكومة والتصويت عليه فضلا عن تعزيز وتقوية دور ومكانة الوزير الاول [14] ، كما نص الباب السادس على استحداث المجلس الدستوري ومجلس النواب واستحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضحا انها تعديلات ايجابيه حافظت على المكاسب القديمة وجاءت بمكاسب جديده . وبالرغم من ان الدستور المعدل لم ينص صراحة على حق البرلمان في تنصيب الحكومة بعد تعينها من طرف الملك ، وان يتم الانتخاب المباشر لجميع الاعضاء وتوسيع صلاحيات مجلس النواب مما يزيد من قوة سلطه القانون الا ان ذلك لا يعني ان الدستور سلبيا فهو يعد اكثر تقدما مقارنة بالدساتير السابقة مما يساعد في تطوير البلاد وازدهارها . وبذلك اعلن المكتب السياسي للحزب في الحادي والعشرين من اب 1992 باجمعه التصويت بـ (نعم) لصالح الدستور المعدل دعما للمصالح العليا للوطن والشعب لما له من دور في دور كبير في تعزيز الديمقراطيه وتوسيعها وتعميق ممارستها في البلاد ، داعيا القوى الوطنية الاخرى وحلفاءه في الكتلة الديمقراطية الى اتخاذ موقف موحد وايجابي من هذا التعديل الدستوري والقيام بحمله دعائية واسعه من اجل دعوة المواطنين الى التصويت بـ (نعم) [15] .

أعلنت أحزاب الكتلة الديمقراطية (حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبيه ومنظمة العمل الديمقراطيه وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) في الثامن والعشرين من آب 1992 عن قرارها بعدم المشاركة في الأستفتاء [16] . فعلى الرغم من الايجابيات التي تضمنتها المراجعة الدستورية الا أنها لم تحقق جميع المطاليب الأصلاحية التي دعت اليها والتي نص عليها ميثاق الكتلة من بينها كيفية تركيب هيكلية البرلمان زمدة ولايته ومدة دوراته وتعيين لجان المراقبة وتحديد دور الحكومة في ادارة السياسة العامة للبلاد وكذلك صلاحياتها وعدم التنصيص عل مجالس كالمجلس

الاعلى للأمن والدفاع والمجلس الاعلى للتربيه والمجلس الاعلى للأعلام [17] ، فضلا عن تنديدها بالظروف التي اعد فيها مشروع الدستور واستقدام مستشارين اجانب بدلا من التشاور مع الزعماء الوطنيين [18] .

في تحليل دقيق للتعديلات الدستوريه بينت قيادة حزب التقدم والاشتراكيه في بيان لها في الحادي والثلاثين من أب من العام ذاته انها تعمل على تعزيز اللامركزية بالارتقاء بالجهة الى مستوى جماعة محلية من شأنه ان يدعم مكانة المجالس الجهوية داخل الحلقات التي تشكل هيكل اللامركزية (المجالس الجماعية ، مجالس العمالات والاقاليم ، المجالس الجهوية) ، ويمكن من انتخاب اعضائها مع اعطاء طابع وضع التقارير لمداولاتها ، اذ ان هذا التجديد سيمكن من خلق تضامن اكبر بين الاقاليم والعمالات المكونة للجهة من خلال الاهتمام بالمناطق الفقيرة والمهمشة [19]، وفيما يتعلق باستحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي فان ذلك يعطي اهتماما اكبر بالمسائل الاقتصاديه والاجتماعيه من جهة ويوفر شروط الحوار والتوافق مابين الاطراف الاطراف المعنيه من ممثلين للنقابات العمالية للغرف المهنية والتجارية والصناعية والفلاحية بشكل يجعلهم ملزمين في التفكير اكثر بمستقبل البلاد كما انه سيولي اهتمام اكبر بتحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وسيؤدي دور المستشار الى جانب مجلس النواب الذي له الحق في طرح المشاكل الاقتصاديه والاجتماعيه عليه . وضع المجلس الاقتصادي على اسس اقتصاديه مرنه ومنفتحه عبر استحداث مؤسسات جديده ، اذ ارتقى الدستور بالجهة الى مستوى جماعه محلية بعد ان لم تكن في نطاق قانون السادسة عشر من حزيران 1971 الا احدى تقسيمات الادارة المركزية ، مما يعني توفير كافة العناصر القانونية للجماعات شخصية ، معنوية ، استقلال مالي واداري و صلاحيات تعزيزيه وبالتالي تصبح اكثر قدره على واقع نسيج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي[20].

ادى حزب التقدم والاشتراكية أستناداً الى قرار اللجنة المركزية بضرورة وحتمية التوافق التاريخي مع المؤسسة الملكية لما تضمنه الدسستور من أيجابيات [21]، دور كبير في حث مؤيدة الى التصويت بـ (نعم) لصالح التعديلات التي أدخلت على الدستور الجديد [22]. اذ نضمت ناحية الدار البيضاء لحزب التقدم والاشتراكية في الثاني من ايلول 1992 بالمعرض الدولي ، تجمعا خطابيا ترأسه الامين العام للحزب علي يعته وبحضور اعداد كبيره من المواطنين والمواطنات وحضور وسائل الاعلام العربية والافريقية والدولية تم التاكيد فيه على قرار اللجنة المركزية للحزب بالتصويت ب (نعم) وان هذا القرار نابعا من ايمانه بأن هذه التعديلات تعد ثمرة كفاح الحزب والاحزاب الوطنية والتقدمية الاخرى داعيا الشعب المغربي الى التصويت بالايجاب لصالح الدستور المعدل[23].

أثر موقف حزب التقدم والأشتراكية من التعديل الدستوري وتصويته بـ (نعم) على وضعه داخل الكتلة الديمقراطية وسعى أعضاءها الى تهميش الحزب وتعليق عضويته داخل الكتلة بسبب موقفه المتضارب مع مواقفها [24]. وأتهامها له بأن مثل أداة تقسيم داخل الكتلة الأمر الذي أنكره الحزب موضحاً بأن موقفه نابعاً من ايمانه بان وضع البلاد يتطلب التوافق مع الحكومة في سبيل المضي قدما نحو المزيد من الاصلاحات ، ومؤكدا على مدى صحة وصواب موقفه النابع عن أيمانه بأن المكتسبات التي تضمنها الدستور الجديد قادرة على فتح أفاق جديدة للقوى الديمقراطية [25].

اصدار حزب التقدم والاشتراكيه مذكرة منفردة رفعها الامين العام علي يعته في الثالث من أيلول 1992 [26] دفاعاً عن موقف حزبه من التعديلات التي أدخلت على الدستور الجديد بأنها تستجيب للمطالب الأصلاحية الدستورية والسياسية ولخصوصية الملكية المغربية [27]. واصفا أياه أول تحول جدي في أسلوب وضع الدستور للبلاد من خلال ما سبقته من مشاورات بين الملك الحسن الثاني وأحزاب الكتلة الديمقراطية[28]. ورفع مذكرات منفرده لكل حزب ورفع مذكره مشتركة للكتله، وان التعديلات التي جاء بها استمدت روحها من مطالب القوى الوطنية والتقدمية مما يدل على وجود نية صادقه على مواجهة ما تشهده البلاد من اوضاع مضطربة خاصة على الصعيد السياسي في جو من التراضي والوفاق الوطني والتعامل على اساس المصلحة المشتركه وليس على اساس مصلحة طرف على حساب الاخر(29)، أذ أنه مثل حل وسط بين مطالب الملك ومطالب أحزاب المعارضة مؤكداً أن تصويته على المراجعة الدستورية بـ (نعم) نابعاً من نظرة الحزب العميقة ومن أن الحزب يهتم بجوهر التعديل على عكس أحزاب الكتلة الديمقراطية الأخرى التي أهتمت بمحيط الهيكل أكثر من الجوهر(30).

كما اكد الامين العام علي يعته ان موقف حزبه المؤيد للتعديل الدستوري يتسم بالنزاهة والموضوعية، بقوله : ((**الحزب عند اتخاذه موقف ما لا يدخل في حساباته الاعتبارات الذاتيه ولا المصالح الظرفية معيار واحد نشهد به بعد الله تعالى وهو معيار المصلحة العليا للوطن**)) (31)، معلناً أنه سيواصل سعيه لتحقيق المزيد من الأصلاحيات الدستورية خاصة فيما يتعلق بأنتخاب كل أعضاء مجلس النواب بالأقتراع العام والمباشر وخفض سن التصويت الى ثمانية عشر سنة والترشيح الى واحد وعشرون سنة وتوسيع صلاحيات المجلس في ميداني التشريع والمراقبة . وأن الحزب يناضل من أجل توطيد قيم الفضيلة السياسية ودولة الحق والقانون من خلال ممارسات أنتخابية نزيهة بعيدة عن التدخل الحكومي والفساد المالي أي شراء الضمائر الضعيفة. موضحا أن موقفه يستند الى ما تضمنه المشروع من أيجابيات يعتبرها الحزب فرصة تاريخية لتعزيز مسيرة الحياة الديمقراطية بالمغرب ، هذا وقد أبدى الحزب على لسان أحد أعضاءه عن أسفه لموقف أحزاب الكتلة الثلاثة التي قررت عدم المشاركة في الاستفتاء على المراجعة الدستورية موضحاً أن مسألة التعديلات الدستورية الجديدة كانت ستمنح الكتلة الديمقراطية وزناً أكبر على الساحة السياسية في المغرب (32).

دعى الملك الحسن الثاني في خطاب له في الثالث من ايلول الشعب المغربي الى التوجه الى المراكز للادلاء باصواتهم لصالح الدستور الجديد موضحا ان مصلحة البلاد ومسؤولية تحقيق الديمقراطيه تقع على عاتقهم (33) ، وفي اليوم التالي

جرى الأستفتاء الشعبي على المراجعة الدستورية الجديدة وبلغت نسبة التصويت كما أعلنتها السلطات الحكومة التي أشرفت على تنظيم الاستفتاء بنسبة 99.96% كما موضح في الجدول ادناه (34).

المسجلون	11,804,038
المصوتون	11,483,623
نسبة المشاركه	97,29
المصوتون بنعم	11,461,470 بنسبة 99,96%
المصوتون بلا	4844 بنسبة 00,04 %

بالرغم من أن حزب التقدم والاشتراكية يعد الحزب المعارض الوحيد الذي صوت بـ (نعم) على المراجعة الدستورية والذي قدم تهانيه للشعب المغربي بهذه المناسبة الا انه أنتقد النتائج الغير الواقعية كما موضحه بالجدول اعلاه ، لاسيما وأن ثلاثة من أحزاب المعارضة دعت مؤيديها الى عدم المشاركة في الأستفتاء مبيناً أنه ليس في مصلحة أحد أن تكون هناك نتائج أنتخابية تفتقر الى المصداقية لهذه الدرجة ، خاصة وأن البلاد مقبله على أنتخابات بعد ثماني اشهر اي في حزيران عام 1993(35).

ان تخلي حزب التقدم والاشتراكية عن التزاماته تجاه الكتله الديمقراطيه ومواقفه المشتركه مع حلفاءه وتصويته بنعم لصالح الدستور خلافا لهم كان نابعا من ايمانه بان المرحله التي تعيشها البلاد تتطلب التوافق السياسي بين الحكومة واحزاب المعارضة ، وان التعديلات التي جاء بها الدستور مثلت استجابة لبعض مطالب المعارضة لاسيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة عدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، الامر الذي يتطلب السعي للمزيد لتحقيق مكاسب اخرى من خلال المشاركة في الانتخابات وتشكيل الحكومة .

ثانيا : المراجعه الدستوريه لعام 1996 وموقف حزب التقدم والاشتراكيه منها .

تندرج المراجعه الدستوريه لعام 1996 في اطار مسلسل الاصلاحات الدستوريه والسياسيه لاسيما بعد الانتخابات البرلمانية لعام 1993 وما افرزته من مواقف اثر اعلان نتائج الانتخابات الغير مباشره المتعلقة بأنتخاب ثلث اعضاء مجلس النواب اذ طرحت مسألة الاصلاح الدستوري من جديد مركزتاً على هيكلية البرلمان . وبالرغم من ذلك شهدت الحياة السياسية في البلاد حالة من الهدوء السياسي ، على أثر أعلان الملك الحسن الثاني العدول عن أنشاء حكومة التناوب في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1995 والرغبه في اجراء تعديل دستوري جديد عام 1996 (36).

بناءٍ على ما تقدم رفعت أحزاب الكتلة الديمقراطية الأربعة (الأستقلال ، الأتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطية) مذكرة الى الملك الحسن الثاني في الثالث والعشرين من نيسان عام 1996 جاء فيها : ((**لقد أنكبت الأحزاب الأربعة على دراسة جوانب الأصلاحات الدستورية والسياسية مستحضرة الحياة الراهنة لتطوير المغرب وتطلعات الأمة معتمدة نهج التوافق الوطني ومستجيبة لدعوة جلالتكم للتشاور يحدها الأمل أن تكون سنة 1996 سنة أنطلاقة جديدة لبناء مجتمع تسوده القيم الأسلامية والعدل والتضامن الديمقراطي بقيادة جلالتكم**)) **. (37)**

أشتملت المذكرة على محورين اساسيين تضمن الأول حقوق الأنسان ، ركزت المذكره على الحقوق الاقتصاديه والاجتماعيه ، أذ اقترح أعضاء الكتلة ادخال تعديلات على الفصل الثامن من الدستور بأدخال اضافه الى الفقرة الاولى تقضي بالمساواة بين المرأة والرجل والتمتع بجميع الحقوق المدنيه والأقتصادية والأجتماعية والثقافية وحق المواطن في الحياة والحرمة الشخصية ، وأضافة كلمة تعليم الى الفصل الثالث عشر ليصبح (التربيه والتعليم والشغل حق المواطنين على السواء) ، وأن يتضمن الفصل الثاني مادة تتعلق بالأستشارات وأجراء أنتخابات حرة ونزيهة تعبر عن أرادة الأمة التي لا يمكن أنتهاكها ، وأقترح ممثلي الكلتة أيضاً استحداث لجان نيابية لمراقبة عمل مجلس النواب من استجواب الوزير الأول والوزراء ، وأحداث مؤسسات دستورية ، وأصدار العفو الشامل ومطالب أخرى كانت تصب في خدمة المصلحة العامة (38) . أما المحور الثاني تناول الأصلاحات السياسية ، أذ أقترح ممثلي الكتلة تقوية الأمانة العامة للحكومة بالوسائل البشرية والتقنية من أجل تحضير مشاريع القوانيين والنصوص التنظيمية ونشرها بعد المصادقة عليها . وفي مجال الأصلاح الأداري أقترح ممثلي الكتلة توفير شروط النزاهة ومراقبة النفقات المالية للأدارات العمومية ومراجعة الهياكل الأدارية وضبطها ، وتحديث المؤسسات الدستورية التي تشرف على اجراء الأنتخابات العامة في البلاد بشرط تحديد قانون تنظيمي (39) .

طالب حزب التقدم والأشتراكية بمراجعة دستورية متقدمة من أجل بناء دوله ديمقراطية قائمة على مبادئ الحرية والمساواة والتعددية والتضامن والعدالة الأجتماعية ، ترتكز على بناء مؤسسه قوامها السيادة الوطنية التي يعبر عنها الشعب من خلال الأقتراع العام وعن طريق ممثليه ، وعلى الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية الكفيل بتجسيد الأرادة الشعبية بما يسمح أن يتبوأ البرلمان ، لاسيما مجلس النواب ، مكانة أرقى في البناء الدستوري وذلك عبر توسيع أختصاصاته في التشريع والمراقبة وتقويم الأداء العمومي ، وتطلع الحكومة في هذا البناء بالدور الأساسي لبلورة وقيادة السياسات العمومية من خلال تمتعها بكل الوسائل المتاحة للحكومات في البلدان الديمقراطية وتثبيت دولة الحق والقانون عبر سلطة قضائية نزيهة ومستقلة تسهر على هذا البناء وتضمن مسيرة جيدة لمؤسسة ملكية تضمن الدستور والحريات والحقوق الفردية والجامعية ، وعلى تعزيز وحماية وحدة الوطن والأمة ، وتأزر وتضامن كل مكوناتها ، أذ يطلع الملك بصفه الممثل الأسمي للدولة المغربية الديمقراطية الداعية للسلم والتعاون والتضامن بين كل شعوب العالم ، هذا وأكد الحزب أن أي دستور يستمد قيمته من قدرته على الأستجابة الموضوعية للمطالب والحاجيات المعبر عنها من لدن المجتمع المغربي في جميع المراحل التاريخية التي مر بها الدستور المغربي (40).

بالرغم مما تضمنته مذكرة الكتلة من تصورات حول التعديلات الدستورية لكنها عجزت عن صياغة المطالب الخاصة بها والمرفوعة منذ عام 1992 ، ولم تتمكن من أعادة ترتيبها بشكل يجعلها قادرة على تشكيل البنيات الاساسيه لتحقيق التناوب التي بقيت مرتبطة بالفضاء السياسي فالموضوع القانوني للمؤسسات (الوزير الأول – الحكومة والبرلمان) بقي محكوماً بالسقف الدستوري التقليدي ولم تتخلله فكرة التناوب مما جعل هذه المذكرة تعبر عن القطيعة مع الأرث الدستوري للحركة الوطنية على مستوى مرجعية المطالبة وهو ما شكل حزبية الانتقال من التدبير التنازعي الى التدبير التوافقي للأصلاحات الدستورية ، فضلاً عن أزمة الوصول الى دستور تعاقدي بحيث أن المذكرة لم تحمل تصوراً بديلاً للتعديل الدستوري الذي أعلن عنه الملك الحسن الثاني بل حملت مقترحات لا أكثر(41). لذا دعى حزب التقدم والاشتراكية الى تحقيق نظام ديمقراطي حقيقي يقوم على اساس الأصلاحات الدستورية التي طالما دعى لها الى جانب حلفائه في الكتلة الديمقراطية (42).

أعلن الملك الحسن الثاني في خطاب له في العشرين من اب عام 1996 بمناسبة الذكرى العشرين للمسيرة الخضراء عن عزمه على أقتراح تعديل دستوري . الامر الذي وصفه حزب التقدم والاشتراكيه باالخطوة الجادة لتوحيد معظم الأحزاب السياسية بخاصة احزاب المعارضة مما يقود الى التوافق والتشاور فيما بينها وبين الملك حول الأصلاحات المقدمة ودفعهم على تشجيع المواطنين للتصويت بـ (نعم) في الاستفتاء على الدستور(43).

أن الاصلاح الدستوري الذي شرع به الملك الحسن الثاني أنصب بالاساس على أعادة هيكلية البرلمان كحلاً وسطاً بين مطالب المعارضة والحكومة لأنتخاب مجلس النواب ، أذ نص الفصل السادس والثلاثون على أن يتكون البرلمان من مجلسين ، مجلس النواب يتم انتخابه على اساس الانتماء السياسي ومجلس المستشارين (44) ، ويستمد أعضاءه نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه . وبموجب الفصل السابع والثلاثون ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات ، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة تشرين الاول من السنة الخامسة التي تلي أنتخاب المجلس ، ويتم وضع قانون تنظيمي يحدد عدد أعضاء مجلس النواب ونظام أنتخابهم وشروط قبول المرشحين للانتخاب ونظام المنازعات الانتخابية ، وينتخب رئيس مجلس النواب أولاً في مستهل الفترة النيابية ، ثم في دورة نيسان السنع الثالثة من هذه الفترة لما تبقى منها وينتخب أعضاء مكتب المجلس لمدة عام على أساس التمثيل النسبي لكل فريق (45).

نص الفصل الثامن والثلاثون على أن يكون ثلاثة من أخماس مجلس المستشارين من أعضاء تنتخبهم في كل جهة من جهات المملكة هيئة ناخبة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية ، ويتكون خمساه الاقيات من أعضاء تنتخبهم أيضاً في كل جهة هيئات وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين(46) .

ينتخب أعضاء مجلس المستشارين لمدة تسع سنوات ويتجدد ثلث المجلس كل ثلاث سنوات ، وتحدد بالقرعة المقاعد التي تكون محل التجديدين الأول والثاني ويحدد بقانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس المستشارين ونظام أنتخابهم وعدد أعضاء الذين تنتخبهم كل هيئة ناخبة وتوزيع المقاعد على مختلف جهات المملكة وشروط قبول الناخبين وحالات التنافي وطريقة أجراء القرعة المشار أليها وتنظيم المنازعات الأنتخابية ، ينتخب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء مكتبه في مستهل دورة تشرين ألأول عند كل تجديد لثلث المجلس ويكون أنتخاب أعضاء المكتب على اساس التمثيل النسبي لكل فريق وعند تنصيب مجلس المستشارين لأول مرة أو بعد حل المجلس الذي سبقه ينتخب رئيس واعضاء مكتبه في أول دورة تلي أنتخاب المجلس ، ثم يجدد انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب في مستهل دورة تشرين الأول عند تجديد ثلث المجلس (47).

صدر مشروع مراجعة الدستور المغربي بصورته النهائية في الخامس والعشرين من آب 1996 ، الأمر الذي أثار ردة فعل لدى حزب التقدم والأشتراكية بمعزل عن أحزاب الكتلة الديمقراطية منتقداً أنفراد الملك الحسن الثاني في وضع التعديلات على الدستور الجديد دون مشاورة أحزاب المعارضة (الكتلة الديمقراطية) لخلافاتها فيما بينها ، أذ صرح الأمين العام للحزب علي يعته : « **أن الملك لم يستشير احزاب الكتلة الديمقراطية في صياغة التعديلات الدستورية نتيجة لخلافاتها فيما بينها وتفكك صفوفها ، الأمر الذي حال دون أن يكون لها دور بارز في صياغة تلك التعديلات** » ، موجهاً دعوته الى حلفائه من أحزاب الكتلة الى توحيد رؤاهم ومواقفها في سبيل النهوض بالبلاد ومن أجل السير الى الامام نحو

بناء العملية الديمقراطية في البلاد (48)، وفيما يتعلق بأعداد هيكلة البرلمان والغاء الثلث من مجلس النواب وان يحل محله غرفة برلمانية جديدة (مجلس المستشارين) عد حزب التقدم والاشتراكية ذلك رداً من الملك الحسن الثاني على أنتقادات المعارضة لطريقة أنتخاب ذلك الثلث بأحداث برلمان جديد ينتخب بنفس الطريقة وبنفس صلاحيات مجلس النواب بأستثناء صلاحية منح الثقة للحكومة التعديل الذي لم يحبذه الحزب لأنه لا يحقق ما تطمح أليه المعارضة لأنه يجعل البلاد أمام ثنائية برلمانية متلكئه فيها مضيعة للوقت وهدر للطاقات ورغم ذلك قرر الحزب التصويت بـ (نعم) لصالح الدستور حتى لا يشكل عائقاً في طريق سير العلمية الديمقراطية في البلاد (49).

أعلن عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية اسماعيل العلوي في كلمه القاها اثناء انعقاد الدورة الاولى للجامعه الصيفيه (دورة نذير يعته) التي نظمتها الشبيبة الاشتراكية بالمركز الدولي للشباب بمدينة بوزنيقه في الثالث من ايلول عام 1996 ان مشروع التعديل الدستوري الذي عرضه الملك ضم العديد من التعديلات الايجابية وتستجيب في جزء منها الى مطالب الكتلة الديمقراطية التي سبق وان رفعتها في مذكرة الى الملك في مجال الاصلاحات السياسية والدستورية مشيرا الى تجاوز الخلافات والنقاشات والعمل على خلق جو من التوافق السياسي يهدف الى المضي قدما نحو الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى صعيد الكتلة فقد اكد على ضرورة التعامل مع الخلافات القائمة بين اعضائها تعاملا مرنا وعقلانيا للتوصل الى صيغه توافقية واتخاذ موقفا موحدا تجاه التعديل الدستوري الجديد (50).

عقد المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية في الرابع من ايلول 1996 اجتماعه الاسبوعي حول مسألة تقيم التعديل الدستوري ودراسة النقاشات والمشاورات مع حلفاء الحزب في الكتلة الديمقراطية (51) ، واكد المكتب السياسي في تقريره على مدى اهمية استحداث الغرفة الثانيةَ (مجلس المستشارين)، اذ تضم اضافةَ الى الجهات المرتقب انشائها المنتخبين المحليين صانعي ثروة البلاد من العاملين في القطاعيين الصناعي والزراعي ومن الحرفيين ، العمال وموظفي النقابات كونه يختلف عن ما هو سائد في البلدان الاخرى اذ يتمتع بالاطلاع على تقارير الحكومه ومساءلة الوزراء وهو ما طالبت به الكتله الا انه في نفس الوقت اثار مخاوف البعض ذلك لانه أصبح له الحق في التصويت على ملتمس رقابةَ يقبل باسقاط الحكومة ومن اجل تجاوز هذا الامر يجب ان يتقدم ثلث اعضاء مجلس النواب بمشروع ملتمس سحب الثقة عن الحكومة الى مجلس المستشارين الذي يجب ان يصوت ثلثي اعضاءه بالايجاب عندها يكون الملتمس نافذ وقابل للتطبيق ، وبالرغم من ذلك فان انشاء مجلس المستشارين يمثل دعم للقوى السياسية ويرسخ الحياة السياسية والوطنية من خلال الاطلاع على القضايا الاقتصاديةَ والاجتماعية التي يتناولها المستشارين . وفيما يخص سلطة الجهاز التنفيذي فقد تمت الاستجابة لمطالب الكتلة اذ نص التعديل الدستوري الجديد على منح البرلمان الحكومة حق اصدار قوانين التأجيل وتتيح لها امكانية الاقدام على تحقيق مشاريع معينه باصدار مراسيم تعرض على مجلس النواب بعد انتهاء الاجل المنصوص عليه في قانون التاجيل نفسه ، كما استجاب التعديل الدستوري لما ورد في مذكرة الكتلةَ حول التخطيط اذ نص بعد الاقرار بالعمل مجددا بالتخطيط على ان التصويت على نفقات الاستثمار والتجهيز يقع مرةَ واحدةَ طيلة مدة التخطيط وذلك على مشروع التخطيط المقترح عليه(52).

في الدوره السادسه للجنه المركزيه للحزب المنعقده في الرباط في الثامن من أيلول 1996 قدم النائب اسماعيل العلو باسم المكتب السياسي تقريرا تضمن جميع التعديلات الدستورية مبيناً ان ما جاء به هذا التعديل زاد من المكتسبات التي تم الحصول عليها خلال التعديل الدستوري لعام 1992 ، عن طريق القوانين التنظيمية التي سيتم انجازها لذا يجب التصويت بـ (نعم) لما من شأنه خلق وضع سياسي جديد في البلاد بالاتفاق في التحليلات السياسيه والمواقف مع احزاب الكتله الديمقراطية مما يؤدي وبشكل فعال الى خلق وضع سياسي جديد له القدره على تغير الاوضاع العامة في البلاد ، مشيرا الى ما تعانيه البلاد من فقر وجهل واميه وبطاله وضروره تعبئة كل الطاقات والامكانيات للنهوض بالبلاد واخراجها من الاوضاع المتأزمة التي تعيشها من خلال أجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية شامله . عد التقرير أن ما جاء في مشروع التعديلات الدستوريه ينسجم مع مطالب الحزب خلال اربع سنوات الماضيه . وبعد الاطلاع على تقرير المكتب السياسي الذي قدمه اسماعيل العلوي بأسم المكتب ، حظي التقرير بموافقة اللجنه المركزية بالاجماع ، فأقرت اللجنه رسميا بالتصويت بالايجاب على التعديل الدستوري الجديد ، ودعت اعضاء الحزب وكافة الشعب المغربي الى التصويت بـ ((نعم)) ويرجع هذا الموقف لسببين هما :

1. الموقف الايجابي الذي عبر عنه المكتب السياسي تجاه المشروع الدستوري منذ ان تم الاعلان عنه الذي عده استمرار لمسألة الاصلاح الدستوري والسياسي الذي تحتاجه البلاد ويعد امتدادالموقف الحزب المؤيد لدستور عام 1992 الذي طال البنية الدستورية ووعد بمزيد من التعديلات الدستوريه .
2. ان التعديل الدستوري الجديد عمل على دمج مفهوم تصميم التنمية ودسترة المجلس الاعلى للحسابات واعادة تنظيم المجلس الدستوري ومنح العمال صفة موظفي الدولة واعادة هيكلة البرلمان (53).

تاخر حزب التقدم والاشتراكية في الاعلان عن موقفه من التعديل الدستوري لعام 1996 علما انه كان سباقا في الاعلان عن موقفه من دستور عام 1992 ويرجع ذلك الى مدى ادراكه ضرورة التشاور وتنسيق المواقف مع حلفائه في الكتلة الديمقراطية لما له من اهمية ستراتيجية لكسب مكونات الكتله ، وحرصا على وحده الصف خدمة لمصلحة الشعب المغربي ، بعد المشاورات بين اعضاء الكتلةَ اجمع المكتب السياسي للحزب على التصويت بالايجاب لصالح الدستور المعدل استنادا الى مقررات المؤتمر الوطني الخامس للحزب وموقف الحزب من دستور عام 1992(54).

لم يعارض حزب التقدم والاشتراكية الثنائية البرلمانيه التي نص عليها الدستور شرط أن تبق كلمة الفصل للغرفة التي تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر من الشعب ، وهذا ما لم يعارضه التعديل الدستوري المقترح اذ تمت الاستجابة لمطالب الحزب التي رفعها بشكل منفرد أو بشكل جماعي مع حلفاءه في الكتله الديمقراطية ، في انتخاب جميع اعضاء المجلس بالاقتراع العام المباشر ، واحتكار مجلس النواب لكلمة الفصل في ميدان اقرار القوانين وابقاء هيمنة مجلس النواب كاملة اذ هو من يختار الحكومة ويمنحها الثقة ويمكنه سحب هذه الثقة اذ ما وضع الوزير الاول المعين مصير حكومته امام البرلمان ، وتقليص مده انتداب مجلس النواب الى خمس سنوات عوضا عن ست سنوات و تمديد دوراته الفصلية الى ثلاثة اشهر(55).

جرى التصويت على الدستور الجديد في الثالث عشر من أيلول 1996 داخل البلاد وخارجها . بنسبة مشاركة بلغت 99.57% من المغاربة ، أذ أن 83% صوتوا لصالح الدستور (56).

عبر الامين العام للحزب علي يعته عن الهدف من تصويته بـ (نعم) لصالح الدستور قائلا : ((**ان اغلبية المغاربة سيصوتون بنعم لصالح الدستورمؤكدا بأن المراجعة الدستوريه الجديده ستفتح امامنا افاقا جديده**)) (57) . هذا ووصف الحزب الدستور الجديد بالرغم من تخوفه من مسئلة أستحداث مجلس المستشارين بأنه أول دستور توافقي في تاريخ المغرب السياسي منذ عام 1962 ، يحمل بصمات المرحلة التاريخية التي تمت صياغتها أثنائها وهي بصمات يمكن أختصارها بالقول أنها تمثل مرحلة التوافق السياسي بين الملك الحسن الثاني والحركة الديمقراطية والتقدمية المعارضة فضلاً عن تأقلمه مع التغيرات الجذرية التي شهدتها البلاد. لذا فقد أدى حزب التقدم والأشتراكية دور كبيير الى جانب حلفائه في الكتلة الديمقراطية في أنجاح عملية الاستفتاء على المراجعة الدستورية لعام 1996 بهدف خلق ديناميكية سياسية جديدة تأخذ على عاتقها فتح الباب امام الأصلاحات العميقة التي تحتاجها البلاد وينتظرها الشعب المغربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (58).

الخاتمه

من خلال دراستنا توصلنا لعدة استنتاجات وهي :

1. كان لمطالب المعارضه واسلوب المذكرات التي اتبعتها اثر نوعا ما في دفع الحكومة الى التفكير بمسألة الاصلاح الدستوري كون لها ثقلها الجماهيري الكبير .
2. رغم الضغط الذي مارسته الاحزاب المعارضة الا ان المراجعة الدستورية لعام 1992 وعام 1996 قد جاءت طبقاً للارادة الملكية التي طالما عرفت بهيمنتها السياسية .
3. لم تحقق المراجعة الدستورية لعام 1992 اصلاحا كبيرا لذا تطلب الامر القيام بمراجعة دستورية جديده عام 1996 .
4. ادراك حزب التقدم والاشتراكية ان تحقيق مطالبه بالاصلاح وانشاء الدولة الديمقراطية لا يتم الا من خلال مسايرة الملكية لذلك صوت بنعم على دستور عام 1992 .
5. اثبت موقف احزاب الكتلة الديمقراطية من دستور عام 1996 مدى صحة موقف حليفها التقدم والاشتراكية عند تصويته بنعم على دستور عام 1992 .
6. بالرغم من عدم اشراك حزب التقدم والاشتراكيه وحلفاءه في وضع التعديلات الدستوريه الا أنه ادى دور كبير في دعوة المواطنين الى التصويت بنعم على المراجعة الدستورية ودعوته لحلفاءه في الكتلة الديمقراطية الى توحيد الجهود في هذا المجال نابع من أيمانه بضرورة التوافق السياسي مع الحكومة في سبيل تحقيق حياة ديمقراطية وتشكيل حكومة التناوب لأن دون ذلك لن يتحقق شيء
7. ن الهدف من المراجعتين الدستوريتين لعام 1992 وعام 1996 هو محاولة اشراك المعارضة في الحكومة ورغم عجز الاخيرة عن تحقيق ذلك الا انها نجحت في ظل دستور عام 1996 الذي تمت بموجبه اجراء انتخابات جديده نجم عنها تشكيل حكومة التناوب عام 1998 .

المصادر والهوامش

(1) الفحصي المهدي ، مدى تأثير الأصلاحات الدستورية والسياسية على التوازن بين السلطات بالمغرب ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والأجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، 2002 ، ص15.
(2) المصدر نفسه ، ص16.
(3) عبد القادر أحكيك ، التاريخ الدستوري للسلطة التنفيذية في المغرب ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية ، جامعة محمد الخامس ، 2000.، ص 245.
(4) الفحصي ، المهدي ، المصدر السابق ، ص17 ؛ محمد وهواه ، التمثيل النيابي ومسألة الديمقراطيه دراسه مقارنه نموذج المغرب ومصر ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، معهد البحوث والدراسات العربيه ، جامعة الدول العربيه ، 2004 ، ص169
(5) مقتبس من عبد الكريم عبدلاني ، المعارضه السياسيه والتحول الديمقراطي بالمغرب 1992 _ 1998 ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهره ، 2003 ، ص300 .
(6) خطاب الملك الحسن الثاني ، 20 /9 / 1992 .

(7) مليكه الصروخ ، القانون الدستوري ، الرباط ، 1998 ، ص181 .
(8) أمحمد مالكي ، " الديمقراطية داخل الأحزاب وفيها بينها في المغرب الأقصى : حزبا الأستقلال والأتحادالأشتراكي نموذجاً "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 296 ، بيروت، 2003 ، ص136. ؛ الحافيظ قاسمي ، الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين المكونات والمعوقات ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونيه والاقتصاديه والاجتماعيه ، جامعة محمد الخامس ، 2001 ، ص 44 .
(9) عارض الحزب مشروع الدستور المقترح من الملك محمد الخامس عام 1960 بواسطة لجنه يتم تعينها من قبله ، مطالبا ان يطلع الشعب المغربي عليها وعلى سير عملها ووضع الدستور من قبل السلطات العامة وعرضه على الشعب للأستفتاء عليه ، كما ندد بدستور عام 1962 لعدم وضعه من قبل مجلس تأسيسي منتخب يمثل الشعبولايؤسس الملكية الدستورية وأنما يرسخ الملكية المطلقة وعارض دستور عام 1970 ودستور عام 1972 أذ ندد بالدستور الأخير ودعا الى مقاطعة الاستفتاء لانهلايشكل نظام تمثيلي حقيقي ولا يعطي الفرصة لنواب الشعب بممارسة السلطة التشريعية ولا الحق في مراقبة عمل الحكومة لما يصب في المصلحة العامه ، داعيا الى وضع دستور من قبل جمعيه منتخبه تتمتع بالسيادهالكامله . ينظر : " جنان سعدون عبد ،الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب 1943 _ 1986 ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية التربيه ، جامعة تكريت ، 2013 ، ص 113، هدى حسين الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكه المغربية حتى عام 1979 ، رسالة ماجستير(غير منشوره) ، كلية التربيه ، الجامعه المستنصرية ، 2005 ، ص 89 .
(10) " البيان " ، (جريده) ، الرباط ، العدد 448 ، 21 / 8 / 1992 .
(11) المصدر نفسه ، العدد 448 ، 21 / 8 / 1992 .
(12) فدوى مرابط ، السلطه التنفيذيه في بلدان المغرب العربي دراسه قانونيه مقارنه ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت ، 2010 ، ص 119؛ عبد السلام نوير ، التحول الديمقراطي في المغرب ، د . م ، د ، ت ، ص 9 .
(13) الحافيظ قاسمي ، المصدر السابق ، ص 47 ؛ " البيان " ، العدد 448 ، 21 / 8 / 1992
(14) " البيان " ، العدد 448 ، 21 / 8 / 1992 .
(15) " البيان " ، العدد 448 ، 21 / 8 / 1992 .
(16) أعلنت المنظمات النقابية التابعة لأحزاب المعارضة كالاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل أضافة الى منظمات أخرى غير مرتبطة بأحزاب المعارضة كالعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الأنسان عن عدم مشاركتها بالاستفتاء ايضا . ينظر : عبد الوهاب عبد العزيز محمود، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب 1962 _ 1992 ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية التربيه ، جامعة تكريت ، 2015 . ، ص375 .
(17) عبد العزيز لوزي ، المسألة الدستوريه والمسار الديمقراطي في المغرب ، منشورات المجله المغربيه للاداره المحليه والتنميه ، الرباط ، 1996 ، ص164 .
(18) عبدالله العروي ، خواطر الصباح حجرة في العنق ،يوميات (1982_1999) ، المركز الثقافي العربي ، الرباط ، ص 163 .
(19) " البيان " ، العدد 448 ، 31/ 8 / 1992 .
(20) المصدر نفسه ، العدد 449، 1/ 9/ 1992 ؛ مجموعة مؤلفيين ، مراجعة الدستور المغربي 1992 دراسات وتحاليل ، المطبعه الملكيه ، الرباط ، 1992 ، ص 99 _ 100 .
(21) الفحصي المهدي ، المصدر السابق ، ص 47؛ عبدالله العروي ، المصدر السابق ، ص162 .
(22) عبد العلي حامي الدين ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ، مطبعة النجاح الجديده ، الرباط ، 2005 ، ص106 ؛ " الدستور " ، العدد 8988 ، 31/ 8/1992.
(23) " البيان " ، العدد 452، 4/ 9/ 1992 .
(24) حسن قرنفل ، النخبة السياسية والسلطة ،اسئلة التوافق ، الدار البيضاء ، افريقيا الشرق ، د.ت ، ص 115. محمد الأخصاصي ، الحركه التقدميه الوطنيه المغربيه شهادات وقضايا ومواقف ، مركز دراسات الوجده العربيه ، بيروت ، 2015 ، ص40 .

(26) الفحصي المهدي ، المصدر السابق، ص47 .اليزيد البركه ، حكومة التوافق المسار التكتيكي والاستراتيجي للأستقلال العسير ، مطبعة الفاكونتيني ، الدار البيضاء ، 1998 ، ص34 .
(27) ثريا دينيه ، المسألة الديمقراطية والأحزاب بالمغرب ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، 2006، ص474 .
(28) " البيان " ، العدد 415 ، 3 / 9 / 1992 ..
(29) حزب التقدم والاشتراكية ، اطروحة الحزب ،، المؤتمر الوطني السادس 6-7-8 تموز 2001 ، الدار البيضاء ، 2001، ص46
(30) المصدر نفسه ، ص47 .

(31) مقتبس من " البيان " ، العدد 451 ، 3 / 9 / 1992 .

(32) حزب التقدم والاشتراكية ، لتحول الافكار الى تقدم ، أطروحة المؤتمر الوطني الخامس 21-22-23 تموز 1995 ، الدار البيضاء ، 1995 ، ص26.
(33) انبعاث امه ، الحسن الثاني ملك المغرب ، مطبوعات القصر الملكي ، الرباط ، 1992 ، ج 37 ، ص303
(34) عبد الله ابراهيم ، " تأملات في رصد الحركة الوطنية المغربية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 186 ، بيروت ، 1994 ، ص90 ؛ علي الكنز واخرون ، علي الكنز وآخرون ، المجتمع والدوله في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1998. ، ص143 .
(35) " الاتحاد الاشتراكي " ، العدد 3319 ، 9 / 9 /1992.

(36) الحافيظ قاسمي ، المصدر السابق ، ص 50 . أحمد تهامي عبد الحي ، " التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 127 ، القاهرة ،1997 ، ص187.
(37) مقتبس من ثريا دينيه ، المصدر السابق ، ص531 ؛ الحسن اللحيه ، المصدر السابق ، ص10.
(38) امحمد مالكي الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسيه ، المطبعه والوراقه الوطنيه ، الرباط ، 2001 ، ص 347 .
(39) شيماء عبد الوهاب الشمري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب 1975-1996 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2016، ص

(40) حزب التقدم والاشتراكية ، المذكرة الأولية لحزب التقدم والأشتراكية حول الأصلاحات الدستورية ، الرباط ، 2011 ، ص2-3.
(41) عبد الرحيم الهاني ، اشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ، محاولة للرصد والتحليل ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والأقتصادية ، جامعة محمد الخامس ، 2005 ، ص225.
(42) Mohamed Berbouzl , Destine'es democratiqes ,almaghrib , alddarbyda , 2012, p 46.
(43) ثريا دينيه ، المصدر السابق ، ص530 ؛ عبد الواحد بلقصري ، " اشكالية الذاكره السياسية والعدالة الأنتقالية " ، في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 362 ، 2009 ، ص69.
.
(44) فاطمه ابيض ، الانتقال الديمقراطي بالمغرب : العوائق والرهانات المستقبليه ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونيه والاقتصاديه والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، 2011 ، ص 24 .
(45) دستور المملكة المغربية ، الدستور ، الأمانة العامة للحكومة ، المطبعة الرسمية ، الرباط ، 1996 ، ص11 ؛ اسعد طارش عبد الرضا ، النظام السياسي في المملكة المغربية العهد الملكي الثالث ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم السياسيه ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 107 .
(46) المملكة المغربية ، المصدر السابق ، ص11 ؛ اسعد طارش عبد الرضا ، النظام السياسي في المملكة المغربية العهد الملكي الثالث ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم السياسيه ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 107 .
(47) المملكة المغربية ، ، الدستور ، الامانة العامة للحكومة ، المطبعة الرسمية ، الرباط ، 1991، ص11-12.

(48) " بيان اليوم " (جريده) ، الرباط ، العدد 6482 ،1996 /8/27.
(49) المصدر نفسه ، العدد 6483 ، 28 / 8 / 1996 .
(50) المصدر نفسه ، العدد 1799 ، 5 / 9 / 1996 .
(51) المصدر نفسه ، العدد 1800، 6/ 9 / 1996 .
(52) المصدر نفسه ، العدد 1803، 9 / 9 / 1996 .
(53)الشرق الاوسط ، العدد 6482، 27 /8 / 1996 .
(54) المصدر نفسه ، العدد 1803، 9 / 9 / 1996
(55) المصدر نفسه .
(56) Sanaa mokhtari , La Repartition spatlale des partis Politiques marocains selon deuxaxes , memoire presente , de La maitrise en sclence politque , universite du quepec A'montreal , 2009, p .141

(57) اما الامين العام لحزب الاستقلال محمد بوسته فقد عبر عن امله في ان تكون هذه المرحله مهمه وخطوه تاسيس لبداية عهد جديد لارساء المؤسسات الديمقراطيه في الوقت الذي عد فيه الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي ان التصويت بنعم يعني نعم للانفتاح والشروع في العمل الجدي الذي تتطلبه مواجهة القضايا والتحديات الكبرى الموضوعة امام البلاد . ينظر : " بيان اليوم " ، العدد 1809، 15/ 9 / 1996 .
(58) حزب التقدم والاشتراكية ، وثائق المؤتمر الوطني السابع 21 – 22- 23 نيسان 2006 ، منشورات حزب التقدم والاشتراكية ، الرباط ، 2006 ، ص51 ؛ ثريا دينيه ، المصدر السابق ، ص543

المصادر

(1) الفحصي المهدي ، مدى تأثير الأصلاحات الدستورية والسياسية على التوازن بين السلطات بالمغرب ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والأجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2002.
(2) عبد القادر أحكيك عبد القادر أحكيك ، التاريخ الدستوري للسلطة التنفيذية في المغرب ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2000.
(3) محمد وهواه ، التمثيل النيابي ومسألة الديمقراطيه دراسه مقارنه نموذج المغرب ومصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربيه ، جامعة الدول العربيه ، 2004 .
(4) عبد الكريم عبدلاني ، المعارضه السياسيه والتحول الديمقراطي بالمغرب 1992 _ 1998 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهره ، 2003 .
(5) خطاب الملك الحسن الثاني ، 20 /9 / 1992 .
(6) مليكه الصروخ ، القانون الدستوري ، الرباط ، 1998.
(7) أمحمد مالكي ، " الديمقراطية داخل الأحزاب وفيها بينها في المغرب الأقصى : حزبا الأستقلال والأتحادالأشتراكي نموذجاً "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 296 ، بيروت، 2003 .
(8) الحافيظ قاسمي ، الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين المكونات والمعوقات ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2001 .
(9) جنان سعدون عبد ،الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب 1943 _ 1986 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربيه ، جامعة تكريت ، 2013 .
(10) هدى حسين الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكه المغربية حتى عام 1979 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعه المستنصرية ، 2005 .
(11) " البيان " ، (جريده) ، الرباط ، العدد 448 ، 21 / 8 / 1992 .
(12) فدوى مرابط ، السلطه التنفيذيه في بلدان المغرب العربي دراسه قانونيه مقارنه ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت ، 2010 .
(13) عبد السلام نوير ، التحول الديمقراطي في المغرب ، د . م ، د ، ت .
(14) عبد الوهاب عبد العزيز محمود، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب 1962 _ 1992 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2015 .
(15) عبد العزيز لوزي ، المسألة الدستوريه والمسار الديمقراطي في المغرب ، منشورات المجله المغربيه للاداره المحليه والتنميه ، الرباط ، 1996 .
(16) عبدالله العروي ، خواطر الصباح حجرة في العنق ، يوميات (1982_1999) ، المركز الثقافي العربي ، الرباط .
(17) المصدر نفسه ، العدد 449، 1/ 9/ 1992 .
(18) مجموعة مؤلفيين ، مراجعة الدستور المغربي 1992 دراسات وتحاليل ، المطبعه الملكيه ، الرباط ، 1992 .
(19) عبد العلي حامي الدين ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ، مطبعة النجاح الجديده ، الرباط ، 2005 .
(20) " الدستور " ، العدد 8988 ، 31/ 1992/8.
(21) " البيان " ، العدد 452، 4/ 9/ 1992 .
(22) حسن قرنفل ، النخبة السياسية والسلطة ،اسئلة التوافق ، الدار البيضاء ، افريقيا الشرق ، د.ت.
(23) محمد الأخصاصي ، الحركه التقدميه الوطنيه المغربيه شهادات وقضايا ومواقف ، مركز دراسات الوجده العربيه ، بيروت ، 2015 .
(24) اليزيد البركه ، حكومة التوافق المسار التكتيكي والاستراتيجي للأستقلال العسير ، مطبعة الفاكونتيني ، الدار البيضاء ، 1998 .
(25) " البيان " ، العدد 415 ، 3 / 9 / 1992 .
(26) حزب التقدم والاشتراكية ، اطروحة الحزب ، المؤتمر الوطني السادس 6-7-8 تموز 2001 ، الدار البيضاء ، 2001 .
(27) البيان " ، العدد 451 ، 3 / 9 / 1992 .
(28) حزب التقدم والاشتراكية ، لتحول الافكار الى تقدم ، أطروحة المؤتمر الوطني الخامس 21-22-23 تموز 1995 ، الدار البيضاء ، 1995.
(29) انبعاث امه ، الحسن الثاني ملك المغرب ، مطبوعات القصر الملكي ، الرباط ، 1992 ، ج 37 .
(30) عبد الله ابراهيم ، " تأملات في رصد الحركة الوطنية المغربية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 186 ، بيروت ، 1994 .
(31) علي الكنز واخرون ، علي الكنز وآخرون ، المجتمع والدوله في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1998.

(32) " الاتحاد الاشتراكي " ، العدد 3319 ، 9 / 9 /1992.
(33) أحمد تهامي عبد الحي ، " التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 127 ، القاهرة ،1997 .
(34) امحمد مالكي الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسيه ، المطبعه والوراقه الوطنيه ، الرباط ، 2001 .
(35) شيماء عبد الوهاب الشمري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب 1975-1996 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2016 .
(36) حزب التقدم والاشتراكية ، المذكرة الأولية لحزب التقدم والأشتراكية حول الأصلاحات الدستورية ، الرباط ، 2011 .
(37) عبد الرحيم الهاني ، اشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ، محاولة للرصد والتحليل ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والأقتصادية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2005 .
(38) Mohamed Berbouzl , Destine'es democratiqes ,almaghrib , alddarbyda , 2012 .
(39) ثريا دينيه ، المسألة الديمقراطية والأحزاب بالمغرب ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2006.
(40) عبد الواحد بلقصري ، " اشكالية الذاكره السياسية والعدالة الأنتقالية " ، في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 362 ، 2009.
(41) فاطمه ابيض ، الانتقال الديمقراطي بالمغرب : العوائق والرهانات المستقبليه ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط، 2011.
(42) دستور المملكة المغربية ، الدستور ، الأمانة العامة للحكومة ، المطبعة الرسمية ، الرباط ، 1996 .
(43) اسعد طارش عبد الرضا ، النظام السياسي في المملكة المغربية العهد الملكي الثالث ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسيه ، جامعة بغداد ، 2008 .
(44) المملكة المغربية ، ، الدستور ، الامانة العامة للحكومة ، المطبعة الرسمية ، الرباط ، 1991.
(45) " بيان اليوم " (جريده) ، الرباط ، العدد 6482 ،1996 /8/27.
(46) المصدر نفسه ، العدد 6483 ، 28 / 8 / 1996 .
(47) المصدر نفسه ، العدد 1799 ، 5 / 9 / 1996
(48) المصدر نفسه ، العدد 1800، 6/ 9 / 1996
(49) المصدر نفسه ، العدد 1803، 9 / 9 / 1996 .
(50) الشرق الاوسط ، العدد 6482، 27 /8 / 1996 .
(52) Sanaa mokhtari , La Repartition spatlale des partis Politiques marocains selon deuxaxes , memoire presente , de La maitrise en sclence politque , universite du quepec A'montreal , 2009, p .141
(51) " بيان اليوم " ، العدد 1809، 15/ 9 / 1996 .
(52) حزب التقدم والاشتراكية ، وثائق المؤتمر الوطني السابع 21 – 22- 23 نيسان 2006 ، منشورات حزب التقدم والاشتراكية ، الرباط ، 2006 .